

Distr.: General
28 September 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة ٢٩٥

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد بادجي (السنغال)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

تقرير مقدّم من الرئيس عن التطورات منذ الاجتماع السابق

تقرير مقدّم من الرئيس عن اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم السلام الإسرائيلي -
الفلسطيني والمشاورات مع منظمات المجتمع المدني

تقرير مقدّم من الرئيس عن الحلقة الدراسية الإعلامية الدولية بشأن السلام في الشرق الأوسط

المؤتمر الدولي للمجتمع المدني لدعم الشعب الفلسطيني

اعتماد منظمات للمجتمع المدني لدى اللجنة

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من
المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records

.Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

١ - تم إقرار جدول الأعمال

تقرير مقدّم من الرئيس عن التطورات منذ الاجتماع السابق

٢ - الرئيس: أبلغ اللجنة بأنه في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. بصفته رئيساً للجنة، انضم إلى وفد قام بزيارة الأمين العام للاحتجاج على قتل الجيش الإسرائيلي لأسرة فلسطينية على أحد الشواطئ في قطاع غزة يوم ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وضم الوفد أيضاً ممثلين لحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي والمجموعة العربية للممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة في نيويورك والمراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة.

٣ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، اجتمع مجلس الأمن للنظر في الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين. وقدمت قطر مشروع قرار يدعو مجلس الأمن بموجبه إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الجندي الإسرائيلي الذي اختطفه متشددون فلسطينيون، ويدعو إسرائيل إلى ضمان الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الوزراء الفلسطينيين وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني وغيرهم من المسؤولين الفلسطينيين المحتجزين وكذلك المدنيين الفلسطينيين الآخرين المحتجزين بصورة غير قانونية؛ ويطلب إلى إسرائيل وقف عملياتها العسكرية واستخدامها غير المتناسب للقوة وسحب قواتها إلى مواقعها الأصلية خارج قطاع غزة؛ ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقرير إلى مجلس الأمن عن تنفيذ ذلك القرار.

٤ - وصوت المجلس على مشروع القرار في ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦، ولكن لم يعتمد مشروع القرار بسبب تصويت عضو دائم ضده.

٥ - وفي بيان مؤرخ ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أعربت وكالات الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية العاملة في الأراضي المحتلة عن انزعاجها من التطورات على أرض الواقع، وأفادت بأن الحالة المفزعة بالفعل في قطاع غزة من المحتمل أن تتدهور سريعاً، وأنه ما لم يتخذ إجراء عاجل، ستواجه تلك الوكالات أزمة إنسانية قد تكون لها عواقب بعيدة المدى بالنسبة للمجتمعات المحلية التي تعمل من أجلها وبالنسبة للمؤسسات التي تعمل من خلالها على أرض الواقع.

تقرير مقدّم من الرئيس عن اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني والمشاورات مع منظمات المجتمع المدني

٦ - الرئيس: أبلغ اللجنة بأنه حضر اجتماعاً للأمم المتحدة مدته يومان لدعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني، أعقبته مشاورات أجرتها اللجنة مع منظمات المجتمع المدني، عقدت في فيينا في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٧ - وقال إن الاجتماع عقد في وقت يشهد تغييرات سياسية رئيسية بالنسبة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين، وعلى خلفية أزمة سياسة واقتصادية وإنسانية تزداد سوءاً في قطاع غزة وكل الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

٨ - وأضاف أنه حضر وقائع الاجتماع ممثلو ٥٧ حكومة بالإضافة إلى فلسطين وثلاث منظمات حكومية دولية وست كيانات تابعة للأمم المتحدة و٢٣ من منظمات المجتمع المدني، وكانت المواضيع الثلاثة الرئيسية هي الحالة في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية، عملية السلام والتحديات القادمة؛ والجهود الدولية لدعم السلام الإسرائيلي الفلسطيني. وقدمت بيانات من ١٤ خبيراً من أوروبا وأمريكا الشمالية والشرق الأوسط، بما في ذلك فلسطين وإسرائيل،

تقرير مقدم من الرئيس عن الحلقة الدراسية الإعلامية بشأن السلام في الشرق الأوسط

١٤ - الرئيس: قال إنه في الفترة من ٨ إلى ٩ حزيران ٢٠٠٦، حضر بصفته رئيساً للجنة، الحلقة الدراسية الدولية الإعلامية بشأن السلام في الشرق الأوسط، المعقودة في موسكو. وضم المشاركون في تلك الحلقة الدراسية عدداً من أعضاء وسائط الإعلام البارزين وقادة سياسيين وأكاديميين وباحثين، وكذلك عدداً من الدبلوماسيين، لا سيما ممثلين لبلدان أعضاء في الاتحاد الأوروبي.

١٥ - وقال إن الحلقة الدراسية كانت ناجحة جداً، حيث شارك الحاضرون في مناقشات حية ومثمرة ومفيدة حول الموضوع المعنون "تحديات جديدة لعملية السلام في الشرق الأوسط وللحوار الإسرائيلي - الفلسطيني". وقال إنه خاطب الحلقة عن موضوع ولاية اللجنة وصلته بالتحديات التي تواجه حالياً الشعب الفلسطيني. وأشار إلى أن منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط أكد على العقبات التي تواجه استئناف عملية السلام.

١٦ - وأشار إلى أن الحلقة الدراسية شملت أيضاً ست ورش عمل بشأن المواضيع الفرعية وهي: التحديات والفرص والمسؤوليات في أعقاب الانتخابات الإسرائيلية والفلسطينية؛ وتأثير وسائط الإعلام على عملية السلام؛ وتأثير التطورات الإقليمية على السلام في الشرق الأوسط؛ والصلاحيات الاقتصادية والاجتماعية للحل المتمثل في قيام دوليتين؛ والتحديات المتمثلة في تقوية القدرات المحلية والتعاون المشترك بين المجتمعين ومشاركة المجتمع المدني وآفاق المبادرات الشعبية.

١٧ - الرئيس: قال إنه إذا لم يسمع أي اعتراض، فسوف يعتبر أن اللجنة ترغب في أن تحيط علماً بالتقرير.

١٨ - تقرر ذلك.

٩ - واعتمد المشاركون وثيقة ختامية حثوا فيها على استئناف إجراء حوار سياسي مفيد بين الطرفين وأعربوا عن قلقهم إزاء التدابير أحادية الجانب التي اتخذتها إسرائيل. وعارضوا أيضاً تصعيد الأزمة الحالية واستمرار دورة العنف وأدانوا استمرار إسرائيل في تشييد الجدار وتوسيع المستوطنات انتهاكاً للقانون الدولي ولالتزاماتها بموجب خارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية. وعلى الجانب الإيجابي - رحب المشاركون بالموافقة على وثيقة التوفيق الوطنية بين الجماعات السياسية الفلسطينية التي تم التوصل إليها في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

١٠ - وفي ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أجرى وفد اللجنة مشاورات مع ممثلي المنظمات الحكومية بشأن برنامج اللجنة للتعاون مع المجتمع الدولي. وشارك في هذا الحدث ستة عشر ممثلاً من أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية والشرق الأوسط. بما في ذلك فلسطينيون وإسرائيليون. وعقدت اللجنة المشاورات ليوم واحد لتعزيز حوارها الجاري مع ممثلي المنظمات الحكومية وتدعيم التعاون مع المجتمع الدولي طبقاً لولايتها.

١١ - ووصف ممثلو المجتمع الدولي مبادراتهم وحملاتهم ومشاريعهم الحالية وأكدوا على أنهم يرون أن الأمم المتحدة والقانون الدولي هما حجر الزاوية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة سلام عادل بين كلا الشعبين. كما أعربوا عن الرأي الداعي إلى ضرورة توسيع نطاق مؤتمر اللجنة لعام ٢٠٠٦ بشأن المجتمع المدني ليشمل ممثلين لحركات السلام والأحزاب السياسية ونقابات العمال وأنه ينبغي أيضاً التركيز على تحقيق نيل حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

١٢ - وقال إنه إذا لم يسمع أي اعتراض، فسوف يعتبر أن اللجنة ترغب في الإحاطة علماً بالتقرير.

١٣ - تقرر ذلك.

٢٣ - وقال إنه إذا لم يسمع أي اعتراض، فسوف يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على البرنامج المؤقت للمؤتمر.

٢٤ - تقرر ذلك.

اعتماد منظمات للمجتمع المدني لدى اللجنة

٢٥ - الرئيس: وجه انتباه اللجنة إلى ورقة العمل رقم ٤، التي تتضمن طلبات مقدمة من خمس منظمات غير حكومية لاعتماد انضمامها إلى اللجنة بالإضافة إلى طلب مقدم من منظمة غير حكومية واحدة للحصول على مركز المراقب لدى اللجنة.

٢٦ - وقال إن هيئة مكتب اللجنة بمساعدة من شعبة الحقوق الفلسطينية، استعرضت الطلبات وخلصت إلى أن أربع من تلك المنظمات تفي بمعايير الاعتماد - وباستثناء منظمة نيجيرية تدعي المنظمة الدولية للشباب الموهوب، فإن المنظمات التي تقدمت بطلبات لاعتمادها لدى اللجنة قد برهنت على أن لديها برامج ملموسة لدعم ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وأوصت هيئة المكتب بأن تمنح المنظمة الدولية للشباب الموهوب، مؤقتاً، مركز المراقب.

٢٧ - ولذلك فإنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على الطلبات حسبما اقترحت هيئة المكتب، باستثناء منح مركز المراقب لكل من المنظمة الدولية للشباب الموهوب ومنظمة الحنان للمحسنين في غزة.

٢٨ - تقرر ذلك.

مسائل أخرى

٢٩ - السيد حمدون على (ماليزيا): أشار إلى رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، طلب فيها رئيس اللجنة إلى حكومة ماليزيا أن تستضيف اجتماعاً إقليمياً لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ في كانون الأول/ديسمبر بشأن قضية

المؤتمر الدولي للمجتمع المدني لدعم الشعب الفلسطيني

١٩ - الرئيس: وجه الانتباه إلى ورقة العمل رقم ٣ التي تحتوي على البرنامج المؤقت للمؤتمر الدولي للمجتمع المدني لدعم الشعب الفلسطيني الذي سيعقد في الفترة من ٧ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وقال إن وفد اللجنة سيتكون من السيد فرهادي - نائب رئيس اللجنة، والسيد كاميليري، المقرر والسيد منصور المراقب عن فلسطين وشخصه.

٢٠ - وقال إن المؤتمر سوف يستفيد من النتائج الإيجابية لمؤتمرات الأمم المتحدة السابقة بشأن المجتمع المدني وسيركز على الحالة الراهنة في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وعلى الإجراءات التي يتخذها المجتمع المدني في هذا الشأن. وأضاف أنه من المتوخى أن يعتمد المشاركون خطة عمل في ختام المؤتمر.

٢١ - السيد ديارا (مالي): قال إنه ممتن لكي يلاحظ في البرنامج المؤقت استجابة رئيس اللجنة للاقتراح الذي قدمه ممثلو منظمات المجتمع المدني بتوسيع نطاق المؤتمر المعني بالمجتمع المدني. غير أنه تساءل عن السبب في تضمين البرنامج المؤقت بنداً معنوناً "الجنوب العالمي والحقوق الفلسطينية".

٢٢ - الرئيس: أشار إلى أن اللجنة قررت من قبل تشجيع إشراك أكبر عدد من المنظمات غير الحكومية من بلدان الجنوب، بعد أن أدركت أن معظم المنظمات غير الحكومية المشاركة في القضية الفلسطينية من بلدان الشمال. ومنذ ذلك الحين أصبح عدد كبير من المنظمات غير الحكومية من آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا الجنوبية والغربية يشارك في بحث هذه القضية، ومن ثم أعربت شبكة المنظمات غير الحكومية عن رغبتها في أن تنعكس هذه المشاركة المتزايدة في البرنامج المؤقت.

عن فلسطين لم يتمكن من حضور الاجتماع لإحاطة اللجنة علماً بالتطورات. ومن ثم ينبغي معاملة ذلك الاجتماع بوصفه استثناءً، حيث أن المسألة مدرجة بانتظام في جدول الأعمال. وأضاف أنه على الرغم من عدم استطاعة اللجنة الاجتماع بصفة مستمرة، فإنه شخصياً يسعى دوماً لمناقشة أية مبادرات ممكنة فيما يتعلق بالحالة على أرض الواقع وأنه يعمل مع هيئة المكتب يومياً على معالجة المسألة ويتلقى إحاطة يومية بشأن الأحداث على أرض الواقع من شعبة الحقوق الفلسطينية. وأثارت هيئة المكتب هذه المسألة في مجلس الأمن وهي تجتمع مرة في الشهر أو كل شهرين لمناقشتها. وناقشت اللجنة، مؤخراً في فيينا المسألة بتعمق مع منظمات المجتمع المدني.

٣٣ - ومضى قائلاً إنه عند مناقشة القضية الفلسطينية، ليست اللجنة وحدها، بل أيضاً الجمعية العامة ومجلس الأمن، غالباً ما يساورهم شعور بالإحباط، حيث أنه من العسير تحقيق أية نتائج إيجابية أو ملموسة، وكل ما تستطيع أن تفعله اللجنة هو إقناع الطرفين باتخاذ الإجراء اللازم، وليس إلزامهما أو إرغامهما. ولما كانت اللجنة هيئة فرعية ذات ولاية فرعية، فإنها لا تستطيع أن تفعل الكثير اللهم إلا الحث على إنهاء الأعمال القتالية والدعوة إلى استئناف المفاوضات.

ومع ذلك، لا ينبغي أن يساور اللجنة الشعور بأن جهودها ثانوية بالنسبة لتلك التي تضطلع بها اللجنة الرباعية، التي تستطيع على سبيل المثال، تحقيق تأثير مباشر بشأن هذه المسألة، ولا ينبغي التصور بأن تلك الجهود تظهر عدم فعالية اللجنة فيما يتعلق بالحالة على أرض الواقع.

٣٤ - السيد تالوت (غيانا): قال إن وفده يشارك ممثل مالي ورئيس اللجنة المشاعر التي أعربا عنها. غير أن وفده مندهش إلى حد ما من أن جدول أعمال اجتماع اللجنة لم يفسح المجال لمناقشة الأحداث التي تكشف على أرض الواقع

فلسطين. وقال إنه من دواعي سعادة حكومته الموافقة على هذا الطلب وإنما ستمضي قدماً في وضع الترتيبات لهذا الاجتماع بالتعاون مع الأمانة العامة ورئيس اللجنة ليتسنى تحديد الموعد الدقيق للاجتماع، الذي فهم أنه سيتم خلال الأسبوع من ١٨ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

٣٠ - الرئيس: أعرب عن تقديره لاستجابة حكومة ماليزيا الفورية التي تعد بوضوح تعبيراً عن التزامها الثابت ليس فقط إزاء الشعب الفلسطيني بل أيضاً إزاء اللجنة، وعن دينامييتها المستمرة في الإسهام بنشاط في عمل اللجنة.

٣١ - السيد ديبارا (مالي): قال إنه في حين يثمن وفده عمل اللجنة مع ممثلي فلسطين والمنظمات الدولية المعنية، والإحاطات الإعلامية التي قدمها المراقب عن فلسطين بشأن التطورات في الأراضي المحتلة، فإن برنامج عمل اللجنة الحالي يعطي الانطباع بأن اللجنة تعالج فقط المسائل القانونية بدلاً من أن تدرج في مناقشتها تطور الحالة على أرض الواقع، ولذلك تبدو متخلفة عن مواكبة الأحداث. وبالنظر إلى الحالة المأساوية السائدة في الشرق الأوسط، ينبغي أن تجارى اللجنة تلك التطورات وأن تستجيب لها بطريقة آنية. وأضاف أن منظمات أخرى كمنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز ومجلس الأمن اعترفت بالحاجة الملحة لمعالجة الحالة على أرض الواقع وهي تستجيب لها طبقاً لذلك. ولذلك فإنه يقترح على الرئيس، بالعمل مع المراقب عن فلسطين، ضرورة النظر في فائدة إدراج مسألة الحالة على أرض الواقع في جدول أعمال اللجنة والبت فيها وكيف ينبغي أن تبرز تماماً في مناقشات اللجنة.

٣٢ - الرئيس: قال إن عدم إدراج مسألة الحالة على أرض الواقع في جدول الأعمال لا يعني أن اللجنة لا تعالج الحالة. وقد تم رفع هذا البند من جدول الأعمال لأن المراقب الدائم

جدول أعمال اللجنة، وواحدة من الأمور التي هو وهئية المكتب يعملان يومياً مع المراقب الدائم عن بعثة فلسطين على معالجتها. ويولي الاعتبار أيضاً للمسائل المتعلقة بكيفية زيادة مشاركة اللجنة مع الرباعية وما تستطيع أن تفعله لضمان أن يأخذ الأمين العام بعين الاعتبار شواغل أعضائها. واللجنة، بوصفها هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، يجب عليها أن تنقيد بولايتها. وعليها أيضاً توخي الحرص في تقرير كيفية المضي في عملها حيث يتم عن كذب متابعة أنشطتها ويجب عليها ألا تعطي أسباً لتوجيه أي انتقاد إليها بأنها تخضع لمشئة السلطة الفلسطينية.

٣٨ - السيدة تاج الدين (المراقبة عن جمهورية فزويلا البوليفارية): أيدت التعليقات التي قدمها المتكلمون السابقون، وأعربت عن القلق العميق إزاء الأحداث التي تقع في كل من فلسطين ولبنان. وسألت عما إذا كان بوسع اللجنة اتخاذ خطوات محددة للدعوة إلى عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة. وأضافت أن اللجنة ظلت دائماً فعالة وكفؤة في الاستجابة للمسائل التي تتفق مع ولايتها ومع قرارات الجمعية العامة في هذا الشأن، وأعربت عن ترحيب وفدها بتعليقات الرئيس في هذا الصدد. وأضافت أن فزويلا سترحب بأي إجراء تتخذه اللجنة في إطار ولايتها وستؤيده تماماً.

٣٩ - الرئيس: قال إنه ليس في إطار ولاية اللجنة أن تطلب عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة. ومن الضروري الإلمام عن كذب بالنظام الداخلي للجمعية العامة وبولاية اللجنة ليتسنى فهم واجبات اللجنة ومسؤولياتها بوضوح. وفي حالة عقد دورة استثنائية طارئة، تشارك اللجنة فيها بصفتها هيئة دولية.

رفعت الجلسة في الساعة ١١/٥٥.

مع ما ترتب عليها من عواقب مأساوية بالنسبة للشعب الفلسطيني. وأعرب عن ترحيب وفده بالجهود النشيطة للرئيس وهئية المكتب لملاحقة تلك الأحداث والاستجابة لها؛ وأعرب عن الأمل في أن تظل اللجنة على علم بالأنشطة التي تجري على أرض الواقع وأن تتاح لها الفرصة للنظر في السبل والوسائل لتحقيق ولايتها في هذا الصدد.

٣٥ - السيد قوبع (تونس): بعد أن أعرب عن تأييده للتعليقات التي أدلى بها كل من ممثل مالي والرئيس، قال إن وفده يشجع الرئيس على جهوده الجديرة بالثناء ويحثه على النظر في جميع المبادرات الإيجابية التي يجوز اتخاذها داخل اللجنة، سواء في إطار برنامج عملها أو من خلال المبادرات الثنائية، لتمكين اللجنة من المساهمة في جهود المجتمع الدولي لحل الأزمة الحالية التي تعرض للخطر ليس فحسب السلام والأمن في المنطقة بل في جميع أنحاء العالم.

٣٦ - السيد ديارا (مالي): قال إنه يثني على الجهود التي يبذلها الرئيس وهئية المكتب والمراقب عن فلسطين، لكنه يرغب فحسب في أن يقترح عليهم النظر في إمكانية إكمال هذه الجهود داخل اللجنة من خلال بحث ما إذا كانت ولاية اللجنة تتيح لها أن تقدم اقتراحات إلى الجمعية العامة بشأن الخطوات التي قد تتخذها الأخيرة استجابة لتطور الحالة. وعلى سبيل المثال، قد تقترح اللجنة أن تعقد الجمعية العامة دورة استثنائية طارئة بدلاً من السماح لكيانات خارج منظومة الأمم المتحدة بأن تتخذ تلك المبادرة. ويمكن إجراء مشاورات مع المراقب الدائم عن فلسطين بشأن التوقيت المناسب لعقد مثل هذه الدورة ومدى فائدتها. وقد تكون هناك أيضاً مبادرات أخرى تستطيع اللجنة اتخاذها لمفاتيحة الجمعية العامة في هذا الصدد.

٣٧ - الرئيس: قال إن عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة مسألة سياسية كبيرة تتطلب قدراً كبيراً من العمل المسبق وتواجه عقبات كثيرة تشمل مسائل تتجاوز القضية الفلسطينية. أما مسألة الحالة على أرض الواقع فهي في لب